قرارات مجمع الآباء الكهنة والمجلس الملي وممثلي الشعب القبطي بالإسكندرية

obeikan.com

obeikan.com

قرارات مجمع الآباء الكهنة والمجلس الملي وممثلي الشعب القبطي بالإسكندرية

في المؤتمر المنعقد بالبطريركية

بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٩٧٧

قرارات مجمع الآباء الكهنة والمجلس الملي وممثلي الشعب القبطي بالإسكندرية في المؤتمر المنعقد بالبطريركية بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٩٧٧

تمهيد

بدعوى من مجلس كهنة الإسكندرية، اجتمع الآباء كهنة الكنائس القبطية والسادة أعضاء المجلس الملي السكندري، والسادة رؤساء وأعضاء الجمعيات والهيئات، والسادة الأراخنة أعضاء مجالس الكنائس وممثلو قطاعات الشعب القبطي من هيئات التدريس الجامعي والأطباء والمحامين والمحاسبين والمهندسين والمعلمين وأرباب المهن التجارية والسادة العاملين في مختلف المصالح الحكومية والقطاع العام.

وقد دعت الضرورة لعقد هذا الاجتماع في هيئة مؤتمر لممثلي الشعب القبطي بالإسكندرية مع الآباء الكهنة الرعاة، وذلك لبحث المسائل القبطية العامة، وتفضل قداسة البابا المعظم الأنبا شنودة الثالث بحضور جلسة الاجتماع الأول التمهيدي بتاريخ ١٧ ديسمبر سنة ١٩٧٦ في الكاتدرائية المرقسية الكبرى.

وبحث المجتمعون الموضوعات المعروضة، كما استعرضوا أيضا ما سبق تقريره في اجتماع اللجنة التحضيرية لكهنة الكنائس القبطية في مصر الحاصل بتاريخ ٥، ٦ يوليو سنة ١٩٧٦ ووضع الجميع نصب أعينهم ـ رعاة ورعية ـ اعتبارين لا ينفصل أحدهما عن الآخر: أولهما الإيمان الراسخ بالكنيسة القبطية الحالة في مصر التي

كرستها كرازة القديس مرقس الرسول وتضحيات شهدائها الأبرار على مر الأجيال ـ والأمر الثاني الأمانة الكاملة للوطن المفدي الذي يمثل الأقباط أقدم وأعرق سلالاته حتى أنه قد لا يوجد شعب في العالم له ارتباط بتراب أرضه وبقوميته مثل ارتباط القبط بمصر العزيزة.

عرض المسائل القبطية العامة

(١) حرية العقيدة

حرية العقيدة تعني أن يكون كل إنسان حرا في اعتناق العقيدة الدينية التي يؤمن بها وألا يلحقه إيذاء ومعاناة بسبب هذا الإيمان.. غير أنه قد انتشرت أخيرا بعض الاتجاهات التي تصادر حرية العقيدة المسيحية وشايعتها مع الأسف بعض الجهات الرسمية مثل مديريات الأمن وإدارة السجل المدني ومكاتب التوثيق ونيابة الأحوال الشخصية وذلك فيما يتعلق بحالات اعتناق الإسلام من جهة، وبالحالات الموصوفة بأنها من قبيل الردة عن الإسلام من جهة أخرى.

فبالنسبة لحالات اعتناق الإسلام، ننظر بقلق بالغ إلى التيارات الجارفة في مختلف الأوساط سواء الدينية أو الاجتماعية بالتعريض بالمسيحية إلى حد المجاهرة بدمغ الإيمان المسيحي بالشرك والكفر، ويصاحب ذلك احتمال طرق الإغراء واستغلال الحاجة لاصطياد البسطاء من المسيحيين إلى حظيرة الإسلام، وهذا دون مراعاة لما جرى عليه العرف وتضمنته التعليمات الرسمية من ضرورة إخطار الجهات الدينية المسيحية عن طلبات الرغبة في إشهار الإسلام قبل وقوعه.ويشكل ذلك هدما لسياج حرية العقيدة وفتح الباب على مصراعيه للتلاعب بالأديان وإذكاء روح الفتنة والتفرقة بين المواطنين.

أما بالنسبة لما يوصف بالردة عن الإسلام، فإن الجهات الرسمية دأبت على أن ترفض الاعتراف باعتناق المسيحية بل والأدهى من ذلك أنها ترفض الاعتراف بعودة المسيحي إلى ديانته الأصلية التي ولد فيها، إذ هي تأبى إثبات واقع الحال في الوثائق والسجلات وفي البطاقات الشخصية وجوازات السفر، كما يتعرض معتنقو المسيحية

العائدون إلى مسيحيتهم الأولى ـ للمطاردة في حياتهم العائلية التفريق بين الأزواج وبين الآباء بغرض تشريدهم من الوظائف بحجة المجازاة التأديبية.

وهذه الاتجاهات الخاطئة تناقض حرية العقيدة التي أعلنها ميثاق الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على الصعيد العالمي، والتي نص عليها أيضا على الصعيد القومي دستور مصر لسنة ١٩٧١ وكافة الدساتير المصرية السابقة منذ فجر الاستقلال (٤٠٢بأن تكفل الدولة حرية العقيدة) وأن لا تمايز بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة.

فضلا عن أن المشرع المصري نفسه ـ بمناسبة إصداره قانون المواريث في سنة ١٩٤٣ ـ قد أعلن صراحة رفض الأخذ بالأحكام الشرعية العتيقة عن الردة لأنها:

(وردت مشبعة بالروح الدينية التي ظهر أنها تخالف الدستور).

كما سبق أن أفتى مجلس الدولة بأن أحكام الردة لا يستقيم تطبيقها مع إطلاق الحريات في العصر الحديث بما فيها حرية الاعتقاد).

(٢) حرية ممارسة الشعائر الدينية

العقيدة الدينية إيمان وممارسة، ومن أسس الإيمان المسيحي العبادة الجماعية ومباشرة المؤمنين معا طقوسهم التعبدية كما تسلمتها الكنيسة.

وإنه مما يحز في نفوسنا ما يلاقيه الأقباط من مشاق ومضايق، وتقييد، وتعقيد بل وإيذاء بالغ في أحيان كثيرة إلى حد الاعتداء وسفك الدماء ـ بمناسبة بناء الكنائس لأجل السجود لله فيها بالروح والحق والصلاة والابتهال والدعاء.

وغني عن البيان أن تشييد الكنائس الجديدة لا يقوم به الأقباط على سبيل المباهاة أو ليكاثروا به غيرهم، كما وأنه لا توجد ميزانية عامة مرصودة لهذا الغرض، وإنما تبني الكنائس القبطية بتبرعات يدفعها أبناء الشعب القبطي من كبيرهم إلى صغيرهم، وبعرق وجهد بدافع حاجتهم للعبادة، وغير خاف أمر زيادة السكان في مصر زيادة مضاعفة، فقد بلغ عدد المسيحيين في مصر حاليًا أكثر من سبعة ملايين

نسمة، ومن هنا كانت الضرورة لبناء الكنائس الجديدة لأن الكنائس القديمة ـ بداهة ـ لم تعد تتسع لعدد الأقباط الحالي بحجمها الذي كانت عليه منذ خمسين عامًا.

ومع وضوح ذلك للمسئولين فلا يزال بناء الكنائس وترميمها وإصلاحها مشروطا بترخيص ومحدود بعدد معين لا تتجاوزه، ولا تزال هناك أمام استصدار التراخيص ـ حتى بالنسبة لهذا العدد المحدود ـ قيود وصعوبات ومواصفات أضعاف ما تشترطه الدولة لتراخيص الملاهي والمحال العامة. ولا يزال الأقباط تحت نير قيود غابرة، وتحت وطأة قرار إداري صدر بأدنى مراتب القرارات الإدارية في عام ١٩٣٤ من وكيل لوزارة الداخلية أيام حكومة دمغها التاريخ الوطني بالظلم والاستبداد، ولقد بلغ الأمر أن صدرت بعد لأي ومشقة قرارات جمهورية ببناء بعض الكنائس، ولكن لم يمكن تشييدها بعلم وعجز الجهات الحكومية المعنية.

بل حتى الكنائس القائمة نجدها تتعرض في العواصم والمدن، وفي الكفور والقرى لاعتداءات وأعمال تخريبية ولإيذاء المصلين فيها ومنعهم من ممارسة شعائرهم الدينية، وفي غمار الأحداث الأسيفة الغوغائية التي وقعت خلال السنوات القريبة الماضية، استشعرنا قصور وسائل الأمن الوقائي الكفيلة بوضع حد للعدوان أو بمنع وقوعه، وترتب على تلك الأحداث التي لا تزال تتكرر المساس بحرية العبادة هذا فضلا عن الإساءة البالغة لهيبة الدولة وتشويه سمعة مصر في أنحاء العالم كله.

ولقد سجلت ذلك كله بقدر طائقتها لجنة تقصي الحقائق التي شكلها مجلس الشعب وأثبتته في تقريرها الذي اعتمده المجلس في نوفمبر سنة ١٩٧٣، مما دعا لإصدار القانون رقم ٣٤ لعام ١٩٧٢ بشأن حماية الوحدة الوطنية. وعلى الرغم من توصيات اللجنة الصريحة فإن القيود والعقبات أمام تشييد الكنائس الجديدة لا تزال بكل أسف قائمة، وأحداث الاعتداء التي تقع من حين لآخر ظالمة مظلمة. وكل هذا يجري على أرض مصرنا الطيبة التي قدستها زيارة السيد المسيح له المجد والقديسة مريم أم النور منذ عشرين قرنا.

(٣) تطبيق الشرع الإسلامي

واضح أن في مصر الآن تيار جارف ينادي باعتبار الشريعة الإسلامية هي المصدر الوحيد لما يجب أن يطبق في البلاد. ويبين بكل جلاء من كلمات وكتابات المنادين بهذا الرأي سواء في المجال الرسمي أو المجال الشعبي، أنهم يعنون بذلك شريعة الإسلام الدينية. وهم يؤسسون وجوب التطبيق والإلزام ـ على العقيدة الدينية بأن أحكام هذه الشريعة أحكام إلهية وأنه لا طاعة لمخلوق في معصية التشريع الإلهي.

فليست المسألة في نظر جماعة هذا الرأي ـ مسألة قواعد وأحكام أصول الفقه الإسلامي. فقد سبق للمشرع المصري الأخذ منها كمصدر من مصادر القوانين الوضعية، بل وغلبها أحيانا كثيرة على المصادر الأخرى المستمدة من التقنينات المقارنة أو تطبيقات القضاء والفقه المصري.

وإنما المسألة المطروحة حاليا هي أن تؤخذ أحكام شريعة الإسلام مأخذ التطبيق برمتها جملة وتفصيلا، وذلك تأسيسا على اعتبارها الديني العقائدي الخالص أي اعتبار القرآن والسنة.

وليس هذا الرأي بجديد. فإننا نستطيع أن نتتبع جذوره إلى سنة ١٩٤٨ حين أعلنه رسميا تحت قبة البرلمان الأستاذ حسن الهضيبي وكان حينئذ مستشارا بمحكمة النقض قبلما يتولى زعامة جماعة الإخوان المسلمين خلفا للأستاذ حسن البنا).

إذ قال: إن لي رأيا معينا في المسألة برمتها وليس في القانون المدني فقط، وهذا الرأي بمثابة اعتقاد لدي لا يتغير وأرجو أن ألقى الله عليه.. اعتقادي أن التشريع في بلادنا كلها وفي حياتنا جميعا يجب أن يكون قائمًا على أحكام القرآن وإذا قلت القرآن، فإني أعين كذلك بطبيعة الحال سنة الرسول صلى الله عليه وسلم (لأن طاعته من طاعة الله..) جلسة لجنة القانون المدني بمجلس الشيوخ المنعقدة يوم ٣٠ مايو سنة ١٩٤٨).

زوجته بكلمته. أما لو اعتنق أي الزوجين ديانة الإسلام، وفي أي وقت من

الأقوات ولو في آخر مرحلة من مراحل التقاضي، فإن انطباق الشريعة الإسلامية يضحي وجوبيا وبكافة آثاره سواء بالنسبة للزوجين أو للأبناء.

وهذا الوضع فيه تخريب للأسرة المسيحية وهدم لبيوت الزوجية، ومجاراة لكل نزوات البغضاء والكيد والانتقام. كما ينطوي على اقتئات صارخ من جانب طرف واحد على حقوق الطرف الآخر بل على مصير أفراد الأسرة جميعًا، مما يجافي أبسط مبادئ العدالة والقانون.

وغير مقبول منطقا وعقلا في أحوال تنازع الشرائع أنه إذا اختلف زوجان مسيحيان في الملة أو الطائفة تستبعد شريعتهما المسيحية نهائيًا، وتطبق عليهما شريعة أخرى من ديانه لا يدينان بها على الإطلاق.

فضلا عن أن من شأن استمرار هذا الوضع غير المستساغ الذي نجم عن ثغرة في تشريع متعجل غامض إيجاد التناقض بين موقف الدولة وموقف الكنيسة، وهو تناقض لا يريده أحد ولا مصلحة فيه لأحد.

(٤) المساواة وتكافؤ الفرص

المساواة بين المواطنين في الوطن الواحد مبدأ أساسي تحقيقا للعدالة وضمانا لوحدة الوطن. وقد أكده الدستور المصري بأن المواطنين لدى القانون سواء وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة. كما أكد مسئولية الدولة في هذا الصدد بالنص صراحة على أن تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين .

أما أن المواطنين الأقباط يقفون على قدم المساواة مع سائر أبناء مصر في أداء الواجبات فهذا أمر مسلم به، وقد رفض القبط على مر الأجيال وفي أشد عصور الاستعمار الأجنبي إغراء أن يتمتعوا بأي استثناءات أو امتيازات فيما يتعلق بالتكاليف العامة. وفي جميع مجالات الخدمة العامة أسهم الأقباط طواعية واختيارا وبسخاء وتفان وإخلاص، وبخاصة منذ بداية حركات التحرر والاستقلال في أوائل القرن العشرين.

لقد دفع مسيحيو مصر ضريبة الدم، وهي أغلى وأقدس الواجبات الوطنية في ثورة الاستقلال الشعبية عام ١٩١٩، وكتبت أسماءهم بحروف من نور في وثائق الجهاد الوطني الذي رفع لواءه رائد الاستقلال الزعيم الخالد سعد زغلول، وفي جميع الحروب التي حاربتها مصر دفاعا عن استقلالها وردا للعدوان كان الضباط والجنود الأقباط مع رفقائهم في السلاح يبذلون الأرواح ببسالة وسماح تحت رايات جيش مصر، سواء في حرب عام ١٩٥٦ أو عام ١٩٦٧ وأخيراً في حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ العظيمة بقيادة قائد البلاد المظفر الرئيس أنور السادات.

وعندما بدأت حركة التحرر الاقتصادي منذ أربعين عاما قدم الأقباط ثرواتهم وحلي نسائهم لتكون رءوس أموال ودعامات المؤسسات المالية والتجارية المصرية، تدعيما للاقتصاد الوطني ولتحريره من السيطرة الأجنبية. لما أعلنت ثورة ٢٣ يوليو ـ المبادئ الاشتراكية وتحديد الملكية الزراعية، قدم الأقباط للدولة أطيانهم التي خضعت لقوانين الإصلاح الزراعي، إذعانا للتكيف العام وذلك لصالح صغار الفلاحين وعلى نفس المنوال عندما صدرت تشريعات تأميم وسائل الإنتاج.

أما إذا نظرنا إلى كفة الحقوق في ميزان المساواة، فإننا نعاين مع شديد الأسف اختلال الموازين، فعلى مدى سنوات طويلة متصلة يعاني المواطنون المسيحيون من تخطيهم في الترقيات في سلك الوظائف العامة، وفي القطاع العام، وأصبحت هذه ظاهرة عامة لا تحتمل المجادلة، ولم تجد للقضاء عليها كافة التصريحات بإعلان النوايا الطيبة من جانب الجهات الرئاسية العليا، ولا التطلعات والاحتجاجات من الأقباط أفرادا وجماعات وعلى كافة المستويات الكنسية أو الرسمية أو الشعبية.

ومصداق الحقائق في هذا الصدد ظاهر للعيان بأن تراجع الجهات الحكومية ومؤسسات وشركات القطاع العام إحصاءاتها الوظيفية القيادية في فترة السنوات العشر الماضية مثلا ونستخلص أعداد ونوعيات الترقيات، فنجد بيقين أن نسبة الموظفين الأقباط في هذه الترقيات ضئيلة للغاية لا تتفق على الإطلاق مع مبدأ تكافؤ الفرص وكفاءتهم في السلم الوظيفي.

وقد بلغ الأمر أن الموظفين الأقباط لا يكادون ينالون الترقية إلا إذا أسعفتهم في آخر المطاف التشريعات الطارئة للرسوب الوظيفي، لترفعهم من الحضيض قليلا أو تسندهم في خطوتهم الأخيرة إلى المعاش.

وكان من نتيجة التمييز وعدم تكافؤ الفرص أن هاجر للخارج كثيرون من الأقباط من نوابغ أبناء الوطن علما وخبرة بغرض تأمين أرزاقهم وحرصا على مستقبل أولادهم حتى لا يضرسوا من الحصرم الذي أكله آباؤهم. ولا يخفي أنه ترتبت على هذه الهجرة أضرار جسيمة لا بتفريق شمل العائلات فحسب، بل استنزاف العقليات والخبرات الجبارة من جسم الوطن، وهو أحوج ما يكون إليها في العصر الحاضر.

(٥) تمثيل المسيحيين في الهيئات النيابية

يتمثل معنى الديمقراطية في ممارسة الشعب سلطة الحكم بواسطة الهيئات النيابية التي تعتبر معبرة عن الأمة ناطقة بلسانها. وقوام الأمة المصرية كان على مر الأيام ـ ولا يزال ـ باتحاد عنصريها وبالمشاركة التامة في قضاياها المصيرية، وفي سلطاتها الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية.

ومنذ استقلال البلاد كانت مشاركة عنصري الأمة في الهيئات النيابية واضحة كل الوضوح وعنوانا وفخارا للوحدة الوطنية. كما كانت الأنظمة الحزبية تحرص كل الحرص على قيام واستمرار تلك المشاركة وخصوصا من جانب الأحزاب المستندة إلى قواعد شعبية وجماهيرية عريضة تضم الملايين من أبناء مصر دون أن تميز بينهم دينيا أو مذهبيًا.

ثم وضعت ثورة ٢٣ يوليو النظام الجديد للدولة، وهو يقوم على مبدأ تحالف قوي الشعب وعلى المؤسسات النيابية، وذلك على الوجه الذي تضمنته الدساتير والمواثيق المتعاقبة وآخرها دستور ١٩٧١، ولم يتخلف مسيحيو مصر عن أن يسهموا في بناء النظام الجديد والانتماء بالعضوية العاملة في التنظيمات المقررة واحدا بعد الآخر، كما كان الاختيار يقع بالتعيين على بعض الأسماء البارزة من الأقباط في هذا المجال، سواء على مستوى الوزراء أو اللجان المركزية العليا في حكومات ما بعد ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ .

أما في التنظيمات والهيئات النيابية فقد استلفت النظر أن عدد الأقباط فيها بلغ من القلة النادرة ما هو أقرب إلى العدم، ففي مجلس الشعب المنتخب عام ١٩٧١ وعدد أعضائه بالانتخاب ٣٥٠ عضوا (أضيف لهم عشرة أعضاء بالتعيين)، كان الأعضاء الأقباط أقل من عدد أصابع اليد الواحدة. أما في مجلس الشعب المنتخب في أكتوبر سنة ١٩٧٦ فلم ينجح أحد من الأقباط على الإطلاق في الانتخابات، وعلى نفس هذه الضآلة أو العدم تقريبا نجد عددهم في المجالس المحلية والشعبية بالمحافظات والمدن في جميع أنحاء القطر المصري.

وتلك ظاهرة غير طبيعية في تاريخ مصر القومي، وليس باستطاعتنا تقصي الحقائق لكي نصل إلى معرفة التيارات والدواعي التي أدت إلى ذلك، وخافيها أكثر من ظاهرها، ولكننا نجاهر بكل صدق وصراحة بكلمتين خالصتين لوجه الله والوطن.

الكلمة الأولى:

إنه لا يمكن أن تكون نسبة الأقباط في التمثيل النيابي ضئيلة بهذا المقدار في عهد ما بعد ثورة يوليو وبلغت حد العدم في انتخابات أكتوبر ١٩٧٦، بينما كانت مشاركة الأقباط قبلها منذ عهد ثورة الاستقلال الخالدة سنة ١٩١٩ مشاركة كبيرة وناجحة نالت استحسان إجماع الأمة المصرية طوال نصف قرن من الزمان وإعجاب المحافل الدولية في العالم أجمع كواقع حقيقي لاتحاد عنصري الأمة.

الكلمة الثانية:

إنه لا يمكن أن يكون هذا الوضع طبيعيا على الإطلاق، بملاحظة أن عدد الأقباط في مصر حاليا يزيد على سبعة ملايين.

(٦) الاتجاهات الدينية المتطرفة

الدين لله والوطن للجميع، وإن كل اتجاه ينحرف عن هذا الشعار الذهبي يكون انحرافا عن الديانة الحقة إلى التعصب الممقوت، وخيانة الوطنية الصادقة ابتغاء

الاستعلاء على الناس لتحقيق المآرب الشخصية وإنشاء مراكز قوى مسيطرة في داخل الدولة. وأخطر ما في مثل هذه الاتجاهات أنها تعتمد على المظهريات الدينية الزائفة في خداع عامة الناس البسطاء استغلالا للمشاعر الدينية. كما تسبب في النهاية الحرج الشديد للمسئولين والقادة.

قرارات المؤتمر

أولا: حرية العقيدة:

نطالب بتوفير كافة ضماناتها بالنسبة للمسيحيين، وإلغاء جميع الأوضاع والتوجيهات والتعليمات الحكومية والفتاوى التي تقيد هذه الحرية المقدسة، خصوصا بالنسبة لعودة المسيحي إلى ديانته الأصلية، مما يوصف وصفا خاطئا من قبيل الردة عن الإسلام.

ثانيًا: حرية العبادة:

نطالب بإلغاء القيود العتيقة والقرار الإداري السابق صدوره من وكيل وزارة الداخلية في عهد الطغيان بشروطه العشرة التعسفية المقيدة لبناء الكنائس. كما نناشد أجهزة الأمن في الدولة أن تقوم بدورها الواجب بصورة رادعة حازمة لممارسة الشعائر الدينية في الكنائس، وبخاصة في القرى، سواء في نطاق الأمن الوقائي أو في نطاق ضبط وإدانة العدوان والإيذاء.

ثالثا:

تطبيق الشرع الإسلامي فيما ينادى به غلاة الدعوة الإسلامية والتيارات المتطرفة الغربية على المجتمع المصري الأصيل ـ نعلن عدم قبول تطبيقها على المسيحيين في مصر، كما ونعتبر أن أي محاولة في هذا الشأن للإلزام الجبري تحت ستار التشريع أو القوانين الجزائية أنها تنطوي على إكراه المسيحيين على عقيدة أخرى مما يجافى مجافاة صارخة أقدس حقوق الإنسان في حرية العقيدة.

رابعا: تشريعات الأحوال الشخصية:

نطالب بسرعة إصدار التعديل التشريعي اللازم للقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بما يقرر صراحة وجوب تطبيق شريعة العقد الذي انعقد بين زوجين مسيحيين ـ على كافة آثار الزوجية بما فيها حضانة الأولاد، دون اعتداد بتغيير الدين أو الملة بعد العقد، وذلك حماية للأسرة وقضاء على التلاعب بالأديان.

خامسًا: عدم تكافؤ الفرص:

نطالب بتشكيل لجنة رسمية عليا للوحدة الوطنية تتوفر لها مقومات الحيدة وأوسع سلطات التحقيق، وذلك لتقصي الحقائق في الشكاوى بخصوص عدم المساواة في التعيينات والترقيات في الوظائف الحكومية والقطاع العام، توطئة المساواة في التعيينات والترقيات في الوظائف الحكومية والقطاع العام، توطئة لإصدار القرارات الإدارية لتصويب الأوضاع وإعطاء كل ذي حق حقه، وكذلك لوضع قواعد واضحة وضوابط دقيقة تضمن عدم اتباع الهوى والمحاباة وليكون التعيين والترقية على أساس تقديرات النجاح وتقارير التفتيش الدورية. ومؤاخذة الجهات الوظيفية الرئاسية التي تنحرف عن القواعد والضوابط بكل حزم لضمان المساواة وحرصا على الصالح العام.

سادسا: تمثيل المسيحيين في الهيئات النيابية:

نطالب بمعالجة الأمر على النحو الذي يكفل تحقيق تمثيلهم في مجلس الشعب والمجالس المحلية والشعبية تمثيلا حقيقيا لا رمزيًا، وليكون متفقا مع الإحصاء الواقعي للمواطنين ومحققا للوحدة الوطنية بين عنصري الأمة.

سابعًا: الاتجاهات الدينية المتطرفة:

نطالب بتدخل الجهات الحكومية المختصة في الدولة للقضاء على تلك الاتجاهات بكل حزم حفاظا على الوحدة القومية، وأن تتخذ الإدارات الجامعية ما يلزم من التدابير لتنقية الأوساط الجامعية من الشوائب الدخيلة بحيث تخصص الجامعات

لتلقي العلم خالصا كما هو الحال في كافة جامعات دول العالم المتحضرة.

ثامنا: حرية النشر:

نطالب برفع الرقابة الرسمية أو المقنعة عن المؤلفات والمنشورات المسيحية، ووضع حد للكتابات الإلحادية والكتابات التي تتضمن التعريض بالدين المسيحي وعقائده وفي الجامعات، ما يتعلق بالمرحلة المسيحية في تاريخ مصر الممتدة على مدى ستة قرون كاملة قبل الفتح الإسلامي.

في الوقت الذي اشتدت فيه ضراوة التعريض بالعقيدة المسيحية بمختلف وسائل النشر والإعلام تواجه النشر المسيحي بالكتب والدوريات صعوبات جمة متكررة دون مبرر كحظر الطبع ومصادرة بعض الكتب والمؤلفات المسيحية المحضة والمتعلقة بالتاريخ المسيحي ومن جهة أخرى أسقطت تماما من كتب ومناهج تدريس التاريخ المصري حقبة كاملة امتدت ستمائة سنة وهي المرحلة التي كانت فيها مصر مسيحية من منتصف القرن الميلادي الأول إلى منتصف القرن السابع حين حدث الفتح الإسلامي.

التوصيات التنفيذية:

وفي ضوء ما تقدم وتوصلا للاستجابة للمطالب والقرارات سالفة الذكر، ولتدعيم المحبة والسلام والوحدة الوطنية، وتوطيد الألفة واتحاد عنصري الأمة، وابتغاء صالح مصر أولاً وآخرًا، صالح مصر دائمًا أبدا، صالح مصر جهاد ومجدا.

نوصي بنفس واحدة وفكر خال من شر الدفاع، ويروح السلام الكامل وبالأمانة الخالصة أمام الله والناس ـ بما يأتي:

المناداة بصوم انقطاعي في الكنيسة لثلاثة أيام من ٣١ يناير إلى ٢ فبراير ١٩٧٧ لرفع التضرعات والقداسات إلى الله صانع الخيرات لكي ينعم على شعبه بوحدانية القلب وعلى الوطن بالسلام والطمأنينة وعلى قادة البلاد بالحكمة والتوفيق والرشاد لتحرير كل شبر من أرض مصر ولتدعيم عهد الحرية بإسعاد كافة أبناء الوطن الواحد

الخالد، تتميما للوعد الإلهي الصادق (مبارك شعب مصر).

رفع هذه القرارات والتوصيات إلى قداسة البابا المعظم الأنبا شنودة الثالث بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية والرئيس الأعلى للمجمع المقدس ولمجلس الكنائس المسيحية في مصر، لاتخاذ ما يراه مناسبا تحقيقا للمطالب القبطية.

تقديم نسخة من هذه القرارات والتوصيات إلى رئيس الجمهورية والسيد رئيس الحكومة والسيد أمين عام الاتحاد الاشتراكي والسيد رئيس مجلس الشعب للعمل على تحقيق رغبات أبناء الشعب القبطي بالوسائل الدستورية والقانونية الواجبة سواء من جانب السلطة التشريعية أو السلطة التنفيذية في الدول.

اعتبار المؤتمر في حالة انعقاد مستمر لمتابعة ما يتم في مجال تنفيذ فقراته وتوصياته بالنسبة لجميع المسائل القبطية العامة.

ولربنا المجد دائما أبديا آمين..

التقرير المزعوم:

هذا هو نص التقرير المزعوم والمنسوب للكنيسة القبطية والذي انتشر انتشاراً كبيرا في أوائل سنة ١٩٧٣، ونحن نرى أنه تقرير مزعوم وأن الكنيسة القبطية بريئة منه، وأن الذين روجوه هم عناصر خارجية تريد الإيقاع بين المسلمين والمسيحيين في هذا الوطن، وقد نقلنا هذا النص عن كتاب قذائف الحق للشيخ محمد الغزالي.. يقول التقرير المزعوم).

(بسم الله الرحمن الرحيم) نقدم لسيادتكم هذا التقرير لأهم ما دار في الاجتماع بعد أداء الصلاة والتراتيل:

(طلب البابا شنودة من عامة الحاضرين الانصراف، ولم يمكث معه سوى رجال الدين وبعض أثريائهم بالإسكندرية وبدأ كلمته قائلاً: إن كل شيء على ما يرام ويجري حسب الخطة الموضوعة لكل جانب من جوانب العمل على حدة في إطار الهدف الموحد، ثم تحدث في عدد من الموضوعات على النحو التالي:

أولاً: عدد شعب الكنيسة:

صرح لهم أن مصادرهم في إدارة التعبئة والإحصاء أبلغتهم أن عدد المسيحيين في مصر يقارب الثمانية مليون (٨ مليون نسمة) وعلى شعب الكنيسة أن يعلم ذلك جيدا كما يجب عليه أن ينشر ذلك ويؤكده بين المسلمين إذ سيكون ذلك سندنا في المطالب التي سنتقدم بها إلى الحكومة التي سنذكرها لكم اليوم.

والتخطيط العام الذي تم الاتفاق عليه بالإجماع والتي صدرت بشأنه التعليمات الخاصة لتنفيذه وضع على أساس بلوغ شعب الكنيسة إلى نصف الشعب المصري بحيث يتساوى عدد شعب الكنيسة مع عدد المسلمين لأول مرة منذ ١٣ قرنا أي منذ (الاستعمار العربي والغزو الإسلامى لبلادنا) على حد قوله، والمدة المحددة وفقا للتخطيط الموضوع للوصول إلى هذه النتيجة المطلوبة تتراوح بين ١٢، ١٥ سنة من الآن.

ولذلك فإن الكنيسة تحرم تحريما باتا تحديد النسل أو تنظيمه، وتعد كل من يفعل ذلك خارجا عن تعليمات الكنيسة ومطرودا من رحمة الرب وقاتلا لشعب الكنيسة

ومضيعا لمجده، وذلك باستثناء الحالات التي يقرر فيها الطب والكنيسة خطر الحمل والولادة على حياة المرأة، وقد اتخذت الكنيسة عدة قرارات لتحقيق الخطة القاضية بزيادة عددهم.

تحريم تحديد النسل أو تنظيمه بين شعب الكنيسة.

تشجيع تحديد النسل وتنظيمه بين المسلمين (خاصة وأن أكثر من ٦٥ ٪)! من الأطباء والقائمين على الخدمات الصحية هم من شعب الكنيسة.

تشجيع الإكثار من شعبنا ووضع حوافز ومساعدات مادية ومعنوية للأسر الفقيرة من شعبنا.

التنبيه على العاملين بالخدمات الصحية على المستويين الحكومي وغير الحكومي كي يضاعفوا الخدمات الصحية لشعبنا، وبذل العناية أو الجهد الوافرين، وذلك من شأنه تقليل نسبة الوفيات بين شعبنا (على أن نفعل عكس ذلك مع المسلمين).

تشجيع الزواج المبكر وتخفيض تكاليفه، وذلك بتخفيف رسوم فتح الكنائس ورسوم الإكليل بكنائس الأحياء الشعبية.

تحرم الكنيسة تحريما تاما على أصحاب العمارات والمساكن المسيحيين تأجير أي مسكن أو شقة أو محل تجاري للمسلمين، وتعتبر من يفعل ذلك من الآن فصاعدا مطروداً من رحمة الرب ورعاية الكنيسة، كما يجب العمل بشتى الوسائل على إخراج السكان المسلمين من العمارات والبيوت المملوكة لشعب الكنيسة، وإذا نفذنا هذه السياسة بقدر ما يسعنا الجهد فسنشجع ونسهل الزواج بين شبابنا المسيحي، كما سنصعبه ونضيق فرصة بين شباب المسلمين مما سيكون له أثر فعال في الوصول إلى الهدف، وليس بخاف أن الغرض من هذه القرارات هو انخفاض معدل الزيادة بين المسلمين وارتفاع هذا المعدل بين شعبنا المسيحي.

ثانيًا: اقتصاد شعب الكنيسة:

قال شنودة: إن المال يأتينا بقدر ما نطلب وأكثر مما نطلب، وذلك من مصادر ثلاثة:

أمريكا، الحبشة، الفاتيكان، ولكن ينبغي أن يكون الاعتماد الأول في تخطيطنا الاقتصادي على مالنا الخاص الذي نجمعه من الداخل، وعلى التعاون على فعل الخير بين أفراد شعب الكنيسة كذلك يجب الاهتمام أكثر بشراء الأرض، وتنفيذ نظام القروض والمساعدات لمن يقومون بذلك لمعاونتهم على البناء، وقد ثبت من واقع الإحصاءات الرسمية أن أكثر من ٦٠٪ من تجارة مصر الداخلية هي بأيدي المسيحيين، وعلينا أن نعمل على زيادة هذه النسبة.

(وتخطيطنا الاقتصادي للمستقبل يستهدف إفقار المسلمين ونزع الثروة من أيديهم ما أمكن، بالقدر الذي يعمل فيه هذا التخطيط على إثراء شعبنا، كما يلزمنا مداومة تذكير شعبنا والتنبيه عليه تنبيها مشددا من حين لآخر بأن يقاطع المسلمين اقتصاديا وأن يمتنع عن التعامل المادي معهم امتناعا مطلقا إلا في الحالات التي يتعذر فيها ذلك ـ ويعني ذلك مقاطعة: المحامين ـ المحاسبين ـ المدرسين ـ الأطباء ـ الصيادلة ـ العيادات ـ المستشفيات الخاصة ـ المحلات التجارية الكبيرة والصغيرة ـ الجمعيات الاستهلاكية أيضًا ! وذلك ما دام ممكنا لهم التعامل مع إخوانهم من شعب الكنيسة، كما يجب أن ينبهوا دوما إلى مقاطعة صناع المسلمين وحرفييهم والاستعاضة عنهم بالصناع والحرفيين النصارى، ولو كلفهم ذلك الانتقال والجهد والمشقة .

ثم قال البابا شنودة: إن هذا الأمر بالغ الأهمية لتخطيطنا العام في المدى القريب والبعيد.

ثالثا: تعليم شعب الكنيسة:

قال البابا شنودة: إنه يجب فيما يتعلق بالتعليم العام للشعب المسيحي الاستمرار في السياسة التعليمية المتبعة حاليا مع مضاعفة الجهد في ذلك خاصة وإن بعض المساجد شرعت تقوم بمهام تعليمية كالتي تقوم بها في كنائسنا، الأمر الذي سيجعل مضاعفة الجهد المبذول حاليا أمرا حتميا حتى تستمر النسبة التي يمكن الظفر بها من مقاعد الجامعة وخاصة الكليات العملية، ثم قال: إني إذ أهنئ شعب الكنيسة خاصة المدرسين منهم على هذا الجهد وتلك النتائج إذ وصلت نسبتنا في بعض الوظائف

الهامة والخطيرة كالطب والصيدلة والهندسة وغيرها إلى أكثر من ٦٠ ٪ إني إذ أهنئهم أدعو لهم يسوع المسيح الرب المخلص يمنحهم بركاته وتوفيقه حتى يواصلوا الجهد لزيادة هذه النسبة في المستقبل القريب.

رابعا: التبشير:

قال البابا شنودة: كذلك فإنه يجب مضاعفة الجهود التبشيرية الحالية إذ أن الخطة التبشيرية التي وضعت بنيت على أساس هدف اتفق عليه للمرحلة القادمة وهو زحزحة أكبر عدد ممكن المسلمين عن دينهم والتمسك به، على ألا يكون من الضروري اعتناقهم المسيحية، فإن الهدف هو زعزعة الدين في نفوسهم، وتشكيك الجموع الغفيرة منهم في كتابهم وصدق محمد، ومن ثم يجب عمل كل الطرق واستغلال كل الإمكانيات الكنسية للتشكيك في القرآن وإثبات بطلانه وتكذيب محمد.

(وإذا أفلحنا في تنفيذ هذا المخطط التبشيري فى المرحلة المقبلة فإننا نكون قد نجحنا في إزاحة هذه الفئات من طريقنا، وإن لم تكن هذه الفئات مستقبلا معنا فلن تكون علينا).

(غير أنه ينبغي أن يراعي في تنفيذ هذا المخطط التبشيري أن يتم بطريقة هادئة لبقة وذكية حتى لا يكون ذلك سببا في إثارة حفيظة المسلمين أو يقظتهم).

(وإن الخطأ الذي وقع منا في المحاولات التبشيرية الأخيرة ـ التي نجح مبشرونا فيها في هداية عدد من المسلمين إلى الإيمان والخلاص على يد الرب يسوع المخلص)! (ـ هو تسرب أنباء هذا النجاح إلى المسلمين لأن ذلك من شأنه تنبيه المسلمين وإيقاظهم من غفلتهم. وهذا أمر ثابت في تاريخهم الطويل معنا، وليس هو بالأمر الهين، ومن شأن هذه اليقظة أن تفسد علينا مخططاتنا المدروسة، وتؤخر ثمارها الكنائس لكي يتصرف جميع شعبنا مع المسلمين بطريقة ودية تمتص غضبهم وتقنعهم بكذب هذه الأنباء، كما سبق التنبيه على رعاة الكنائس والآباء والقساوسة بمشاركة المسلمين احتفالاتهم الدينية وتهنئتهم بأعيادهم وإظهار المودة والمحبة لهم.

(وعلى شعب الكنيسة في المصالح والوزارات والمؤسسات إظهار هذه الروح لمن يخالطونهم من المسلمين..) ثم قال بالحرف الواحد:

(إننا يجب أن ننتهز ما هم فيه من نكسة ومحنة لأن ذلك في صالحنا، ولن نستطيع إحراز أية مكاسب أو أي تقدم نحو هدفنا إذا انتهت المشكلة مع إسرائيل سواء بالسلم أو بالحرب) ثم هاجم من أسماهم بضعاف القلوب الذين يقدمون مصالحهم الخاصة على مجد شعب الرب والكنيسة وعلى تحقيق الهدف الذي يعمل له الشعب منذ عهد بعيد، وقال إنه لم يلتفت إلى هلعهم، وأصر على أنه سيتقدم إلى الحكومة رسميا بالمطالب الواردة بعد حيث إنه إذا لم يكسب في هذه المرحلة مكاسب على المستوى الرسمي فربما لا يستطيع إحراز أي تقدم بعد ذلك.

ثم قال بالحرف الواحد: (وليعلم الجميع خاصة ضعاف القلوب أن القوى الكبرى في العالم تقف وراءنا ولسنا نعمل وحدنا، ولا بد من أن نحقق الهدف، لكن العامل الأول والخطير في الوصول إلى ما نريد هو وحدة شعب الكنيسة وتماسكه وترابطه.. ولكن إذا تبددت هذه الوحدة وذلك التماسك فلن تكون هناك قوة ما على وجه الأرض مهما عظم شأنها تستطيع مساعدتنا).

ثم قال: ولن أنسى موقف هؤلاء الذين يريدون تفتيت وحدة شعب الكنيسة. وعليهم أن يبادروا فورا بالتوبة وطلب الغفران والصفح، وألا يعودوا لمخالفتنا ومناقشة تشريعاتنا وأوامرنا، والرب يغفر لهم (وهو يشير بذلك إلى خلاف وقع بين بعض المسئولين منهم، إذ كان البعض يرى التريث وتأجيل تقديم المطالب المزعومة إلى الحكومة).

ثم عدد البابا شنودة المطالب التي صرح بأنه سوف يقدمها رسميا إلى الحكومة:

أن يصبح مركز البابا الرسمي في البروتوكول السياسي بعد رئيس الجمهورية وقبل رئيس الوزراء.

أن تخصص لهم ٨ وزارات (أي يكون وزراؤها نصارى).

أن تخصص لهم ربع القيادات العليا في الجيش والبوليس.

أن تخصص لهم ربع المراكز القيادية المدنية، كرؤساء مجالس المؤسسات والشركات والمحافظين ووكلاء الوزارات والمديرين العامين ورؤساء مجالس المدن.

أن يستشار البابا عند شغل هذه النسبة في الوزارات والمراكز العسكرية والمدنية، ويكون له حق ترشيح بعض العناصر والتعديل فيها.

أن يسمح لهم بإنشاء جامعة خاصة بهم، وقد وضعت الكنيسة بالفعل تخطيط هذه الجامعة وهي تضم: المعاهد اللاهوتية الكليات العملية والنظرية وتمول من مالهم الخاص.

يسمح لهم بإقامة إذاعة خاصة من مالهم الخاص. ثم ختم حديثه بأن بشر الحاضرين، وطلب إليهم نقل هذه البشرى لشعب الكنيسة بأن أملهم الأكبر في عودة البلاد والأراضي إلى أصحابها من (الغزاة المسلمين) قد بات وشيكا، وليس في ذلك أدنى غرابة ـ في زعمه ـ وضرب لهم مثلا بأسبانيا النصرانية التي ظلت بأيدي المستعمرين المسلمين قرابة ثمانية قرون (٨٠٠ سنة)، ثم استردها أصحابها النصارى، ثم قال:

"وفي التاريخ المعاصر عادت أكثر من بلد إلى أهلها بعد أن طردوا منها منذ قرون طويلة جدا (واضح أن شنودة يقصد إسرائيل)، وفي ختام الاجتماع أنهى حديثه ببعض الأدعية الدينية للمسيح الرب الذي يحميهم ويبارك خطواتهم".

تعليق الشيخ محمد الغزالي

بين يدي هذا التقرير المثير لا بد من كلمة، إن الوحدة الوطنية الرائعة بين مسلمي مصر وأقباطها يجب أن تبقى وأن تصان، وهي مفخرة تاريخية، ودليل جيد على ما تسديه السماحة من بر وقسط.

ونحن ندرك أن الصليبية تغص بهذا المظهر الطيب وتريد القضاء عليه، وليس

بمستغرب أن تفلح في إفساد بعض النفوس وفي رفعها إلى تعكير الصفو..

وعلينا ـ والحالة هذه ـ أن نرأب كل صدع، ونطفئ كل فتنة، لكن ليس على حساب الإسلام والمسلمين، وليس كذلك على حساب الجمهور الطيب من المواطنين الأقباط.

وقد كنت أريد أن أتجاهل ما يصنع الأخ العزيز (شنودة) الرئيس الديني لإخواننا الأقباط غير أني وجدت عددا من توجيهاته قد أخذ طريقه إلى الحياة العملية.

فقد قاطع الأقباط مكاتب تنظيم الأسرة تقريبًا.

ونفذوا بحزم خطة تكثير عددهم في الوقت الذي تنفذ فيه بقوة وحماسة سياسة تقليل المسلمين.

وأعتقد أن الأقباط الآن يناهزون ثلاثة ملايين أي أنهم زادوا في الفترة الأخيرة بنسبة ما بين ٤٠ ٪ إلى ٥٠٪. ثم إن الأديرة تحولت إلى مراكز تخطيط وتدريب ـ خصوصا أديرة وادي النطرون التي يذهب إليها بابا الأقباط ولفيف من أعوانه المقربين، والتي يستقدم إليها الشباب القبطي من أقاصي البلاد لقضاء فترات معينة وتلقي توجيهات مريبة.

وفي سبيل إضفاء الطابع النصراني على التراب المصري، استغل الأخ العزيز (شنودة) ورطة البلاد في نزاعها مع اليهود والاستعمار العالمي لبناء كنائس كثيرة لا يحتاج العابدون إليها ـ لوجود ما يغني عنها ـ فماذا حدث؟

لقد صدر خلال أغسطس وسبتمبر وأكتوبر سنة ١٩٧٣ خمسون مرسوما جمهوريا بإنشاء ٥٠ كنيسة، يعلم الله أن أغلبها بني للمباهاة وإظهار السطوة وإثبات الهيمنة في مصر.

وقد تكون الدولة محرجة عندما أذنت بهذا العدد الذي لم يسبق له مثيل في تاريخ مصر..

لكننا نعرف المسئولين أن الأخ العزيز (شنودة) لن يرضى لأنه في خطابه كشف عن نيته، وهي نية تسيء إلى الأقباط والمسلمين جميعًا.

وقد نفى رئيس لجنة (تقصي الحقائق) أن يكون هذا الخطاب صادرا عن رئيس الأقباط.

ولما كان رئيس اللجنة ذا ميول (شيوعية) وتهجمه على الشرع الإسلامي معروف، فإن هذا النفي لا وزن له، ثم إنه ليس المتحدث الرسمي باسم الكنيسة المصرية..

ومبلغ علمي أن الخطاب مسجل بصوت البابا نفسه ومحفوظ ويوجد الآن من يحاول تنفيذه كله.

ونحن نناشد الأقباط العقلاء أن يتريثوا وأن يأخذوا على أيدي سفهائهم وأن يبقوا بلادنا عامرة بالتسامح والوئام كما كان ذلك ديدنها من قرون طوال..

وإذا كانت قاعدة (لنا ما لكم وعلينا ما عليكم) لا تقنع فكثروا بعض ما لكم وقللوا بعض ما عليكم شيئا ما، شيئا معقولا، شيئا يسهل التجاوز عنه والتماس المعاذير له!!

أما أن يحلم البعض بإزالتنا من بلدنا، ويضع لذلك خطة طويلة المدى فذلك ما لا يطاق، وما نرجو عقلاء الأقباط أن يكفونا مؤونته، ونحن على أتم استعداد لأن ننسى.. وننسى...

ودعونا نرى نموذجًا من المنشورات التي كان يرسلها البعض إلى علماء الإسلام والصحفيين والكتاب المسلمين وقد نشره الأستاذ جلال كشك في كتابه «ألا في الفتنة سقطوا» وكانت هذه المنشورات تستهدف استفزاز المسلمين لإحداث رد فعل يؤدي إلى الفتنة الطائفية ولولا وعي المسلمين لاندلعت فتنة كبرى على أثر مثل هذه المنشورات الاستفزازية:

مقدمة: لقد درسنا القرآن على أعلام مفسريه، وبحثنا في الإسلام على أعلام مؤرخيه ومتكلميه، وتعمقنا في فهم السنة المحمدية المطهرة والسيرة النبوية الشريفة..

الأمر الذي فرض علينا أن نقرأ كتبا كثيرة من الكتب الإسلامية، وكتب التراث الإسلامي الطاهر.. وكلها تأليف كبار الأئمة والعلماء المسلمين: القدامى منهم والمحدثون.. الأحياء والأموات.. كما قرأنا كتب بعض الأدباء وقادة الرأي المثقفين من المسلمين.. وأخيرًا، قرأنا مؤلفات بعض المسيحيين الغيورين الذين تعمقوا في دراسة الإسلام: دينا، وتفسيرا، وتاريخا، وتشريعا.. الخ.

وفي الصفحات التالية، قارئنا العزيز، سنسرد فيضا من فيض معلوماتنا الصحيحة عن دين الإسلام الحنيف.

هيا بنا ـ قارئنا العزيز ـ ندخل بستان الإسلام الحنيف، ونتفيأ روائحه العطرة، ونتمتع بتعاليم شريعته السمحة.

١ ـ جوهر التشريع القرآني:

إن جوهر التشريع القرآني الإسلامي هو استنباط شريعة وسط للأمة الوسط دون سواها، ودليلنا على ذلك أن القرآن أسس الإسلام: أمة وسطا بين الموسوية والنصرانية، وفسر البخاري عن ابن عباس (الأمة) بالدين.

فيكون تشريع القرآن تشريع وسط بين تشريع التوراة وتشريع الإنجيل. وهذا الهدف العام في تشريع القرآن يحدد إعجازه ويحده.

وانتهى القرآن في سورة المائدة: ٥: ٤٤ ـ ٥٢ إلى تخصيص شريعة القرآن بأمة محمد: ﴿لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة﴾.

وتفسير ابن عباس لهذه الآية هو: (الشرعة: الدين، والمنهاج: الطريق).

من كتاب الإتقان ١: ١٢٢). كما جاء في الإتقان المجلد ٢٨ عن عائشة أنها قالت: (آخر سورة نزلت المائدة، فما وجدتم فيها من حلال فاستحلوه).

وبما أن سورة المائدة هي آخر السور نزولا (أو ما قبل الأخيرة) فهذا التشريع الأخير: في اختصاص أمة القرآن بشريعتها، واختصاص أمة التوراة بشريعتها، واختصاص أمة الإنجيل بشريعتها، هذا الإعلان التشريعي الأخير في نزول القرآن لم ينسخ، وهو يكذب فرية من افتري على القرآن بأنه نسخ التوراة والإنجيل في شريعتيهما.

ليس ذلك فحسب، بل إن القرآن نفسه يقول في آخر عهده وأمره: ﴿وَكَيْفَ يُحَكِّمُونَكَ وَعِندَهُمُ التَّوْرَاةُ فِيهَا حُكْمُ اللَّهِ﴾، ﴿إِنَّا أَنزَلْنَا التَّوْرَاةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ﴾، ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾. (سورة المائدة: ٥: ٤٢ ـ ٤٤).

ويقول: ﴿وَقَفَّيْنَا عَلَىٰ آثَارِهِم بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَاةِ وَآتَيْنَاهُ الْإِنجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَاةِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ (٤٦) وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ الْإِنجِيلِ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فِيهِ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾. (سورة المائدة ٥: ٤٦، ٤٧)، ويقول: ﴿وأنزلنا إليْكَ الْكِتَابَ بالْحقِّ مُصدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يديْهِ مِنَ الْكِتَابِ، (الكتاب المقدس)،وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ﴾ عليهم ـ بقرينة ما قبله وهو قوله: ﴿وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ الإنجيل بما أنزلَ اللَّهُ فيه﴾، ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾.

هذا هو تعليم القرآن الأخير، فلم يأت بعده ما يعدله..

هذا هو تشريع القرآن الأخير، ولم يأت بعده ما ينسخه..

فتشريع القرآن خاص: بالأمة الوسط ولا يفرض على أهل الكتاب. إن شريعة القرآن لم تنسخ شريعتي التوراة والإنجيل، بل صدقتهما وفرضتهما على أصحابها وفقا لآيات سورة المائدة السابقة، بل وأمرت النبي محمد وأتباعه حتى اليوم أن يحترموهما ويحكموا بهما إذا احتكم إليهم أهل الكتاب: هذا هو منطوق سورة المائدة المنطقي.

٢ ـ هل التشريع وجه من وجوه الإعجاز في القرآن:

إلى اليوم أجمعت كتب(علوم القرآن) أن إعجازه في بيانه.

وقد يذكر المسلمون إعجازه في الغيبيات، ثم في الكونيات. ولكن لم يذكر أحد أن إعجاز القرآن هو أيضا في تشريعه. والشاهد العدل هو كتاب (الإتقان) للسيوطي الذي يذكر جميع وجوه الإعجاز سوى الإعجاز في التشريع، ولا غرو في ذلك، فإن آيات الأحكام فيه ما بين المائة والخمسين آية والخمسمائة، وهذه الأحكام يسيطر عليها ميزة النسخ (سورة البقرة: ٢: ١٠٦) التي يقول عنها السيوطي: (إنها ـ ميزة النسخ ـ مما اختص الله بها هذه الأمة)، أي الإسلام. والإعجاز في التشريع، والنسخ فيه ضدان لا يجتمعان.

ويريد أستاذ الشريعة السابق بكلية الحقوق، والمرحوم محمد أبو زهرة، أن يرى إعجازا في التشريع القرآني حيث لم يره سواه من المسلمين، وأن يرى أكبر معجزة للقرآن في شريعته، حيث لا يرى غيره سوى عبقرية تشريعية بالنسبة للبيئة الجاهلية التي نزل فيها تشريعا وسطا. قال أبو زهرة ولكن وجها آخر من الإعجاز لم يبينه العلماء بإطناب، ونعتقد أنه أقوى دلالة في خطاب الناس أجمعين من كل ما ذكر من الإعجاز البياني والغيبي والعلمي وهو شريعة القرآن وقد أشار إلى ذلك الوجه، إشارة عابرة القرطبي. فقال في كتابه (أحكام القرآن في وجوه إعجاز القرآن): (ومنها ما تضمنه القرآن من العلم الذي هو قوام الأنام في الحلال والحرام، وسائر الأحكام). هذا كلام القرطبي، وهو يشير على أن شريعة القرآن وما اشتملت عليه من أحكام منظمة للأسرة، والتعامل الإنساني، في وجه من وجوه الإعجاز ثم يقارن بين الشريعة

القرآنية والقانون الروماني الجستنياني في بعض الأحكام ويستنتج، ولذلك نقول: إن شريعة القرآن هي أقوى وجوه إعجاز القرآن وهي القائمة الدالة على الإعجاز إلى يوم القيامة، وهي قائمة إلى اليوم حجة على العربي والأعجمي، لا يفترق في قبولها من يعرف لسان القرى، عمن لا يعرفه. فهي شفاء لأدواء المجتمع في كل العصور والأزمان. من كتاب (مصادر الفقه الإسلامي، تأليف أبو زهرة الصادر بالقاهرة سنة ١٩٥٦: ص ٢٤، ٣٢).

وقد نسي المرحوم أبو زهرة التطور الذي طرأ على القرآن في اتخاذ السنة مصدرا آخر للتشريع الإسلامي، ومع ما بين أهل السنة وأهل الشيعة من خلاف في ذلك، ومن رد الحديث جملة وتفصيلا. إذ أنهم يقولون: لو كانت السنة مصدرا للتشريع مع القرآن لكان النبي محمد أمر بجمع الحديث، كما أمر بجمع الكتاب.

ولما كان مقررا في الفقه الإسلامي أن السنة قد تنسخ القرآن، كان التشريع الذي يفتقر في بيانه إلى السنة ليس بالتشريع المعجز في ذاته.

ثم ظهر للجماعة ـ أي المسلمين ـ أن القرآن والسنة لا يكفيان مصدرين للتشريع في تطور الأمة الإسلامية الصاعد، فكان أخذ الرأي بطريق الاستشارة مصدرا جديدا ظهر العمل به بعد وفاة الرسول فيما لا نص فيه من الكتاب أو السنة، أو فيما فيه نص محتمل.

وتشريع يفتقر بعد الكتاب ـ كتاب الله، كما يزعمون ـ والسنة إلى الرأي والإجماع كمصدر ثالث لتشريعه، ليس بالتشريع المعجز في ذاته، الشامل الكامل والجامع المانع.

ويعترف المسلمون، كما سبق القول أن سنة النبي محمدًا تنسخ القرآن، وقد نسى المسلمون ـ أو تناسوا ـ أن نسخ شريعة القرآن بسنة الرسول محمد، أو بإجماع الجماعة، هو خيانة لكلام الله وجناية عليه، وفيه إشعار بتقصير التنزيل من رب العالمين.

إن إيمان المسلمين بأن سنة محمد تنسخ القرآن، وبالضرورة تنسخ شريعة الإسلام، تصبح هذه الشريعة منقوضة ومنسوخة وملغية، ويصبح العمل بأحكام إله القرآن وحدوده باطلة.

ونحن نعلم ـ من كتب الفقهاء المسلمين ـ أنه لا يحق لأحد أن يشرع عقيدة، لأن هذا من اختصاص الله وحده عز وجل.

فكيف جاز لفقهاء المسلمين وأئمتهم ـ الراسخين في العلم ـ أن يسمحوا لأي إنسان، حتى ولو كان هذا الإنسان النبي محمد نفسه، أن يزيد أو ينسخ من شريعة الله المصونة في اللوح المحفوظ، والقديمة قدم الله نفسه؟

نقول.. من يلومهم على ذلك؟ والنبي محمد نفسه (أسوتهم الحسنة) هو الذي وضع الأساس في تزوير شريعة الله عندما أيد بدعة الاجتهاد التي مارسها قاضيه معاذ لما لم يجد ـ هذا المعاذ ـ حكما في كتاب الله ولا في سنة رسوله.

أخيراً نقول: إذا كان كتاب القرآن كتابا إلهيًا ـ كما يدعي المفترون ـ لا يغادر صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها.. فكيف فات إله القرآن أن شريعته ناقصة (وبايظة) وتحتاج إلى الإصلاح والتهذيب والترميم بأقوال رسوله محمد، وأقوال خليفته أبي بكر الصديق، ومن جاء بعده بإحسان من خلفاء وولاة وطغاة.

خزاكم الله يا مسلمين يا زنادقة.

من السرد السابق يبدو واضحًا أننا أثبتنا بما لا يدع مجالا للشك، وبأقوى الأدلة والأسانيد، أن شريعة القرآن هي شريعة مهلهلة غير صالحة للتطبيق، وأن العمل بها ملغي وباطل إلا أنه حتى اليوم يطالب المسلمون الجاهلون، من علماء وأئمة ومثقفين، بضرورة سرعة تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية.

مجتمع فيه العقل معطل والمنطق مرذول، لا بد أن يكون الترويج للباطل مستمرا في هذا المجتمع المريض.

عدم ملائمة الشريعة الإسلامية للعصر الحاضر (حوار مع الشباب العرب)

(عندما كنت مدرسا في كلية حقوق الرباط بالمغرب (٨٠ ـ ١٩٨٢) ناقشت الشباب العرب حول تطبيق الشرعية الإسلامية فقلت لهم إنه لا يجوز بأي حال فرض شريعة دينية في مجتمع تتعدد فيه الأديان كمصر ولبنان، فسألني طالب من موريتانيا) نحن في موريتانيا مسلمون ١٠٠٪، أليس من حقنا تطبيق الشريعة الإسلامية في بلدنا؟

فقلت له: لو كان المجتمع الموريتاني لا يزال يعيش في بداوة القرن السابع الميلادي، فلا ترددوا في تطبيق الشريعة الإسلامية لأنها أفضل شريعة أخرجت للبدو في هذا القرن.

ولما تعرضت، في يوم آخر، لسوء المعاملة التي يلقاها الأقباط في ظل الشريعة الإسلامية عاد الطالب الموريتاني يسألني: لا يوجد في موريتانيا أقباط، فالمجتمع كله إسلامي، فما الذي يمنعنا إذن من تطبيق الشريعة الإسلامية؟.

فقلت له: حقا لا يوجد عندكم مسيحيون، ولكن يوجد عندكم نساء.. فابتسم الطالب النجيب ولم يعترض لأنه يدرك تماما استغلال المرأة، استعباد المرأة في الإسلام ـ دار الحداثة ـ بيروت ١٩٨٠، انظر أيضًا، د. نوال السعداوي (الوجه العاري للمرأة العربية ـ المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ بيروت ١٩٧٧ ولأنه يعلم حق العلم أن المرأة، في أفضل الظروف، لا تجاوز عند فقهاء الشريعة الإسلامية، نصف الرجل في الميراث وربع الرجل في الزواج.

من منشورات النصارى الاستفزازية

الجوانب السلبية للشريعة الإسلامية

لا يوجد قانون فوق النقد أو يعلو على المناقشة، وأحكام الشريعة الإسلامية ليست فقط منتقدة أو محل نظر واختلاف بين الفقهاء حيث تجد في كل مسألة الرأي وعكسه تماما، وهي ليست فقط صالحة للاستدلال بواسطة رجال الإفتاء لتبرير كل سلطة سياسية باسم الإسلام من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار (انظر د. صاد جلال العظم (نقد الفكر الديني) ـ دار الطليعة بيروت ١٩٨٢) بل هي علاوة على ذلك، تتضمن قواعد تصطدم اصطداما صارخا مع حقوق الإنسان، وهي القواعد الخاصة بمركز المرأة، بالنظام العقابي، وبوضع غير المسلم، والحديث في هذا المجال يطول بناء على الوقائع التاريخية والأسانيد الفقهية.

النظام العقابي الإسلامي:

حدث بلا حرج عن عدم عدالة النظام العقابي الإسلامي فحد الردة يعني قتل المسلم الذي يبذل دينه بل يرى بعض الفقهاء أن من يقول بعدم جواز قتل المرتد يعد بدوره كافرا مستوجبا الإعدام، كل هذا يصطدم بشدة مع حرية العقيدة ويهدم فكرة الدين من أساسها، فالدين الحق لا بد أن يعتمد على قوته أي قوته الذاتية وليس على سفك الدماء، أما حد السرقة فيكون بقطع يد السارق (وقد حدث في السودان) وهذه العقوبة أقبح من الذنب فالمال المسروق يعوض واليد لا تعوض، بل هي ليست عقوبة وإنما عذاب ونكال للجاني الذي كان من واجب المجتمع إصلاحه وعلاجه وليس بتر أحد أعضائه، وكيف يمكن اعتبار هذا الحد عقوبة إلهية وهو أصلا مجرد من أبسط معاني الإنسانية؟.

أما رجم الزاني، في حالة الإحصان فيكفي ذكر كلمة السيد المسيح (من كان منكم بلا خطيئة فليرمها بحجر).

معاملة غير المسلم:

إهانة غير المسلم في بلده وإذلاله بكل الطرق وابتزازه لحمله على كراهية عقيدته وعشيرته وإكراهه على اعتناق الإسلام هو هدف الشريعة الإسلامية، واقرأ في التفاصيل أمهات الكتب الإسلامية (انظر ملخص داني في رسالة الدكتور جاك تاجر أقباط ومسلمون) منذ الفتح العربي إلى عام ١٩٢٢ م ـ الهيئة القبطية جرسي سيتي ١٩٨٤) هذه الشريعة الإسلامية التي ينادي البعض بتطبيقها على الأقباط بلا خجل، بلا خزي، وبلا حياء، وهذه الشريعة بأحكامها المشينة الخاصة بأهل الكتاب لا يوجد مسلم على وجه الأرض يقبل تطبيقها على نفسه، فلماذا تحب لأخيك ما لا ترضاه لنفسك؟ هل يقبل عرب الجزيرة (أو مسلمو أفغانستان) الخضوع لحكم أجنبي يخيرهم بين الدخول في عقيدة الفاتح أو الموت بحد السيف أو دفع الجزية ﴿عن يدٍ وهُم صاغرُون﴾، (سورة التوبة آية ٢٩).

إن امتهان غير المسلم موجود في لفظ الجزية ذاته، في النص القرآني، وكتب الفقه وشواهد التاريخ، امتهان لا يحتمله إنسان، امتهان وصل إلى درجة أن ابن قيم الجوزية في (أحكام أهل الذمة) طبعة دار العلم للملايين بيروت (١٩٨١) قد أفتى بأنه لا يجوز للمسلم أن يضمن غير المسلم في دفع الجزية (لأن الجزية احتقار) كما يقول، وحتى لا ينتقل الصغار والاحتقار من الكافر إلى المسلم، كما أن من أسلم سقطت عنه الجزية المتأخرة فورا مما يدل على أن الجزية لم تكن مقابل الزكاة التي يدفعها المسلم بل كان القصد منها الإهانة والإذلال للإجبار على الدخول في الإسلام ناهيك عن كي أيدي النصارى بالنار لحصر الضرائب وقطع يد كل من ضبط بدون علامة الكي.. الخ. (انظر وليم رول -موجز تاريخ القبط- في صفحة من تاريخ القبط (مطبوعات جمعية ماري مينا العجايبي ـ الإسكندرية ١٩٥٤). عصر الرسول والسلف الصالح:

الشريعة الإسلامية انتهى زمنها وانقضى، وأنصار الشريعة الإسلامية يعلمون ذلك جيدا، وإن كانوا يطالبون بتطبيقها بحجة العودة إلى عصر الرسول والسلف الصالح،

فهم يسعون في حقيقة الأمر إلى الاستيلاء على الحكم والسيطرة على البشر فالإسلام لم يعرف في أي عصر من العصور أي حرية أو عدل أو مساواة (د. زكي نجيب) (تجديد الفكر العربي) دار الشروق ـ ١٩٨٠ والشريعة لم تكن سوى أساس الفتح والغزو والسلطان، وإرادة الاستيلاء على الحكم والبطش بالخصوم.

ومن هنا كان التنكيل فيمن يمس الشريعة الإسلامية لأنه يهدد في الواقع الفتح والغزو العربي والسلطان الإسلامي، ولو كان أنصار الشريعة الإسلامية يريدون حقا الرجوع إلى عصر الرسول لفقدوا كل صلة بعناصر الحضارة الحديثة، لماذا يلجئون إلى دراسة الطب الحديث واكتساب التكنولوجيا الحديثة والتمكن من أدوات العلم الراقية التي لم تكن معروفة في عصر الرسول؟

لماذا يطلبون من الغرب أن يمدهم بأحدث معدات الحرب ولا يكتفوا (بالسيف والرمح والقوس والسهم والدرقة والدرع) التي كان يستعملها جيش خالد بن الوليد؟ (انظر د. طه حسين).

(مستقبل الثقافة في مصر) فصل ٩ ـ دار الكتاب اللبناني بيروت ١٩٧٣ . إن واقع العصر الحاضر يقرر أن الشريعة الإسلامية بعناصرها السلبية التي تريد المؤسسات والجمعيات الدينية تطبيقها سواء بالإغراء أو بالتهديد، سواء بالتدرج أو بصورة فورية، قد انتهى زمانها وولي ولا ينبغي أن يعود مطلقا، فلا تقتلوا الأحياء لبعث ماض انقرض إلى الأبد.

عقول إسلامية حرة ضد تطبيق الشريعة الإسلامية:

كثر الجدل الساخن في مصر في الشهور الأخيرة حتى يومنا هذا حول تطبيق الشريعة الإسلامية، فقد انتقل الحوار من مجلس الشعب إلى الشارع والصحافة المصرية تتنازعه اتجاهات وتيارات مختلفة.

واتخذت هذه الاتجاهات عدة أنماط يمكن تحديدها في ثلاثة: الأول حوار من خلال الفترات الشرعية يقوده الإخوان المسلمون داخل مجلس الشعب وخارجه ويحتل الصفحات الدينية والثاني من خلال جماعات إسلامية غير منظمة ولكنها

تتحرك تلقائيًا داخل المساجد والتجمعات الدينية مستخدمة أسلوب الدعوة كجماعة الشيخ حافظ سلامة وجماعة الشيخ كشك، أما النمط الثالث فتقوده جماعات سرية تنطلق من تحت الأرض لا تجمعها بالضرورة قيادة واحدة ولكن كلا منها يتحرك في سرية لتشجيع الشباب وتنظيمه ودفعه لفرض آراء هذه الجامعات والاتجاهات الإسلامية ممولة تمويلا كاملا من المملكة العربية السعودية، كذلك لا تنسى دور الأزهر في هذه القضية الإسلامية.

أما بالنسبة للحوار العام في مصر حول تطبيق الشريعة الإسلامية فيدور في ثلاثة إطارات رئيسية: إطار يؤكد ضرورة التروي (والتنفيذ المرحلي) بحيث لا يتكرر ما حدث في سودان النميري نتيجة التطبيق والتنفيذ الفوري. وإطار آخر يدعو إلى التنفيذ الفوري بدون قيد أو شرط دون النظر للاعتبارات الخاصة ومخاطر انعاكسات مثل هذا التسرع ويتزعم هذا التيار الفوري الشيخ حافظ سلامة والشيخ صلاح أبو إسماعيل وجماعات الإخوان المسلمين.

أما الإطار الثالث فهو الإطار الحر المستنير الذي يجاهر علانية نهارا جهارا بأنه ضد تطبيق الشريعة الإسلامية فأصحاب هذا التيار الحر المستنير تتزعمه عقول إسلامية حرة تعارض معارضة شديدة تطبيق الشريعة الإسلامية مستندا إلى حجج دينية وتاريخية واقتصادية وعصرية، هذا التيار الحر وإن كان أصحابه قلائل يعدون على أصابع اليد فإنهم يتعرضون لهجوم سافر عنيف من قبل الجماعات الإسلامية التي ترهب الناس إرهابا فكريا، ومع ذلك فإن أصحاب هذه العقول الإسلامية الحرة أثبتوا أنهم بحق لا يخشون في الحق لومة لائم ويضعون نصب أعينهم مصلحة مصر أولا وأخيرًا لا يطمعون في كراسي الحكم مثل الجماعات الإسلامية التي تتخذ الدين الإسلامي ستارا للوثوب إلى كراسي الحكم وإقامة حكومة دينية إسلامية على غرار الخميني في إيران.

إننا نحيي تحية احترام وتقدير وإعجاب هؤلاء المسلمين الأحرار المخلصين لوطنهم الذين رفضوا أن يركبوا الموجة الإسلامية فنذكر بكل تقدير الدكتور فرج

فودة مؤلف كتاب (قبل السقوط) (طبعة يناير ١٩٨٥) والدكتور فؤاد زكريا أستاذ قسم الفلسفة بكلية الآداب الذي نشر عدة مقالات جريئة في جريدة (الأهرام) والأستاذ محمد أحمد فرغلي خبير القطن ورجل الأعمال الذي نشر مقالا رائعًا في (الأهرام بتاريخ ٨/ ١٧/ ١٩٨٥ تحت عنوان)حول الدعوة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية) والمحامي الكبير مصطفى مرعي الذي كتب عدة مقالات نشرتها مجلة المصور، والمستشار محمد سعيد العشماوي والأديب الكبير توفيق الحكيم الذي نشر عدة مقالات في جريدة الأهرام، والأديب الكبير زكي نجيب محمود الذي نشر عدة مقالات في جريدة الأهرام أيضا، والأستاذ الصحفي الكبير مصطفى أمين الذي قال قولته المشهورة (لو كانت الشريعة الإسلامية مطبقة في مصر منذ مائة عام لما ظهر أمثال أحمد لطفي السيد والدكتور طه حسين والعقاد والمازني وقاسم أمين محرر المرأة وتوفيق الحكيم وكل عباقرة مصر) هذه العقول الإسلامية الحرة يرفضون علينا وصراحة تطبيق الشريعة الإسلامية وكما يقال لقد شهد شاهد من أهله.

- والآن وإزاء هذا الجدل الساخن أين صوت الأقباط في كل هذا؟ أين أقلام الأقباط؟ لقد ارتفع صوت قداسة البابا المعظم فعارض بكل جرأة وشجاعة يوحنا المعمدان تطبيق الشريعة الإسلامية على الأقباط لما في تطبيقها ما يمس العقيدة المسيحية والكيان القبطي فدخل التاريخ من أوسع أبوابه، وستظل الأجيال تذكر موقف قداسة البابا المعظم الأنبا شنودة الثالث حفظه الرب لنا سنين عديدة مديدة وأخضع أعداءه تحت قدميه، أين رجالات الأقباط العلمانيين؟؟ أين صوتهم وأقلامهم؟

قد يقول قائل (لماذا نحشر أنفسنا في هذا الخضم من المناقشات الحساسة فلنترك إخواننا المسلمين يتناحرون ويتجادلون فيما بينهم في هذا الشأن مالنا من هذا النقاش الساخن الحساس؟

ونحن نرد على هذا الرأي بالقول إننا نحن الأقباط أحفاد الشهداء جزء لا يتجزأ من مصر بل قطعة منها يجب علينا ألا نكون سلبيين متفجرين صامتين كصمت أبي

الهول في أمر حيوي كهذا يمس عقيدتنا المسيحية وكياننا القبطي كشعب له حق المواطنة مثل إخواننا المسلمين، أنكون سلبيين متفرجين إلى أن تطبق علينا في يوم من الأيام الشريعة التي ستجعلنا ذميين من الدرجة الثانية، من منا لا يعرف المبدأ الإسلامي المعروف (لا ولاية لغير المسلم على المسلم) مما يترتب عليه عدم جواز أن يتقلد القبطي منصبا قياديًا كالوزارة أو البوليس أو العمادة أو أي مركز من المراكز القيادية ولا يجوز لغير المسلم تولي مناصب القضاء، ولا تجوز شهادة غير المسلم على المسلم سواء في القضايا الجنائية أو المدنية، والأهم هو عدم الاعتراف بأية ديانة أخرى غير إسلامية تطبيقًا لمبدأ ﴿إنّ الدّين عندَ اللّه الإسْلام﴾ (سورة آل عمران:١٩)، وفرض الجزية على الأقباط، وتطبيق مبدأ تعدد الزوجات كما سبق أن حكمت إحدى المحاكم في مصر، أو مبدأ الطلاق لأية علة وتطبيق حد الردة وهو الإعدام لمن يرتد عن الإسلام يهدر دمه وتنعدم أهليته ويفرق بينه وبين زوجه وأولاده، وعدم بناء أو ترميم الكنائس والأديرة.. الخ. الحدود الإسلامية مثل قطع يد السارق ورجم الزاني وجلد شارب الخمر وخلاص النفوس ويوم الدينونة.

إن عقلاء المسلمين يعارضون بشدة تطبيق الشريعة الإسلامية مؤمنين أن المجتمع الإسلامي المثالي الذي تنادى به الجماعات الإسلامية لا وجود له على مدى تاريخ الخلافة الإسلامية حتى في أزهى عصورها وإن قيام حكم ديني سوف يكون مدخلا مباشرا للفتنة الطائفية وتمزيق الوطن الواحد وقيام دولة دينية مثل إيران ولذلك يطالبون بفصل الدين عن السياسة " الدكتور فرج فودة (قبل السقوط) بل وقد ذهب إلى أبعد من هذا الدكتور فؤاد زكريا في مقاله المنشور بجريدة (الأهرام) حينما قال: إن المسلمين مختلفون في موضوع رؤية الهلال وبداية الصوم وعيد الفطر فكيف يتفقون على أحكام الشريعة الإسلامية، وهم مختلفون حتى يومنا هذا على أبسط الأمور ألا وهي رؤية الهلال. ثم قال إن الشريعة الإسلامية لا تصلح في هذا العصر ويجب عدم الخلط بين الدين الإسلامي والسياسة "، فكما ترون لقد شهد شاهد من أهله.

والآن نتساءل مرة أخرى أين أصوات وأقلام الأقباط؟ أين صوت المجلس الملي؟

أين أقلام جريدة (وطني) بعد أن عادت إلى الظهور مرة أخرى؟ أليس بالأحرى على جريدة وطني أن تكتب في موضوع الشريعة الإسلامية. عار علينا كل العار أن يرتفع صوت بعض العقول الإسلامية الحرة معارضة تطبيق الشريعة الإسلامية ونحن صامتون متفرجون سلبيون وكأن الأمر لا يهمنا بتاتا ولا يخصنا وكأن مصر ليست بلدنا وكأننا غرباء فيها.

ورغم ذلك لا نتكلم ولا نرفع صوتنا، ماذا جرى للأقباط؟ هل أصيبوا بخوف ورعب نفسي بعد ضربة السادات للكنيسة والشعب القبطي؟؟ إن السادات أراد أن يرهب إرهابا (فكريا) ونفسيا الأقباط فضرب ضربته فكان جزاء الرب عليه بعد شهر واحد من ضربته، وكما قال مكرم عبيد (اللهم لا شماتة بل عبرة وتذكيرا) فعلينا جميعًا واجب مقدس أن نعلن رأينا بصوت عال رافضين رفضا باتا تطبيق الشريعة الإسلامية على الأقباط ومواجهة هذا الإرهاب الفكري بكل الشجاعة والوضوح والحسم.

حقيقة ارتفع صوت قلة من الأقباط العلمانيين أمثال اصطفان باسيلي جرجس وفهمي ناشد وألبرت برسوم سلامة ووليم نجيب سيفين وعدلي عبد الشهيد، ارتفع صوت هؤلاء مؤيدين كل التأييد تطبيق الشريعة الإسلامية، للأسف الشديد فهؤلاء شواذ الأقباط وشواذ القاعدة كما وصفهم بحق الأخ المسلم الدكتور فرج فودة في كتابه (قبل السقوط) .

فلنبعد عنا الخوف واليأس والسلبية والاستسلام للأمر الواقع ولنتحلى بشجاعة يوحنا المعمدان فنرفع صوتنا عاليا مدويا واضعين أيدينا في أيدي بعض، رعاة ورعية بكل محبة واحترام وتعاون وإخلاص لنعلن رأينا علنا نهارا جهارا معارضين كل المعارضة تطبيق الشريعة الإسلامية ومواجهة المخططات الإسلامية التي تحاك ضد الأقباط للقضاء على قوميتهم وعقيدتهم وكيانهم (فمن يعرف أن يعمل حسنا ولا يعمل فذلك خطية له) (يع ١٧ : ٤).

رجال الدين المتطرفون يريدون الحكم

حديث لمجلة (شبيجل) التي تصدر في ألمانيا ٩/ ٩/ ١٩٨٥ مع الكاتب المصري الدكتور فرج على فوده عن حملة المتطرفين دينيا، ترجمة الاتحاد.

نفوذ المسلمين الراديكاليين يزداد في مصر، منذ نحو أسبوع كادوا يسددوا ضربة ضد رئيس الدولة مبارك)؟! ، المتطرفون وزعيمهم الشيخ حافظ سلامة يقاومهم فرج على فوده، محاضر في جامعة القاهرة، هو يريد تجميع كل القوى العلمانية في حزب لفصل الدين عن الدولة.

شبيجل: يا أستاذ فوده، الحكومة حبست ٤٨ مسلمًا متعصبًا ووضعت كل المساجد تحت رقابة الدولة، هل هذا يوقف زحف غلاة الدين في مصر؟

فوده: لا، ولكن الحكومة لأول مرة قامت بخطوة في الطريق السليم وجرأت على المواجهة الدينية؟.

شبيجل: ولم لم تجرؤ على المواجهة الدينية؟

فوده: ينبغي علينا التمييز بين ثلاثة أنواع من المثقفين.

أولاً: الخائفين، ثانيًا: المقتنعين بأن رجال الدين سوف يقبضون على زمام السلطة قريبا، ولذا يلوم التقرب منهم في الوقت المناسب.

ثالثًا: المستعدين لقبول الرشاوى المالية.

شبيجل: إلى أي حد تمثل خطورة المسلمين المتعصبين في مصر؟

فوده: اغتيال الرئيس أنور السادات ومذبحة أسيوط في وسط مصر دلت على أنهم قادرون.

شبيجل: هذا حدث منذ أربع سنوات، منذ ذلك الحين تتفادى الحكومة المواجهة.

فوده: نعم، ولكنها تعلن باستمرار، ضد نيتها الحقيقية عن عزمها على تطبيق الشريعة الإسلامية بقصد تهدئة خواطر المتطرفين.

شبيجل: الرئيس مبارك معارض معروف لفكرة تحويل مصر إلى جمهورية

إسلامية.

فوده: بالتأكيد ولكني أعتقد أن طابورا خامسًا دينيا يعمل في وسائل إعلام الدولة وممول من الخارج، هؤلاء الناس يكتبون في مطبوعات ممولة من المملكة العربية السعودية وليبيا ومنشورة بعضها في لندن وباريس وقبرص.

شبيجل: هل يلعب المال أيضًا دورًا لدى المتطرفين دينيًا؟

فوده: لسوف تدهش لو علمت مدى الأتعاب التي يقبضها بعض كبار رجال الدين مقابل عقود الاستشارة في المؤسسات والبنوك الإسلامية.

شبيجل: من يريد إذن تطبيق الشريعة الإسلامية في مصر؟

فوده: الطبقة الثانية من العاملين في حزب الحكومة (ح. و. د) وفي وظائف الدولة تستهدف سياسة التطبيق بالتدريج، في خلال السنوات العشر القادمة سوف تصدر تشريعات غير مهمة نسبيا القصد منها تهدئة الرؤوس الإسلامية المشتعلة بدون إجبار الدولة على تغيرات جوهرية.

شبيجل: هل المعارضون للتطرف الديني يريحون أنفسهم بهذه التدابير؟.

فوده: عندما تبدأ العجلة في الدوران فإنها تسحق كل شيء، أولا القائمين بتهدئة الأمور، حتى أنور السادات كلنا يظن أنه مسيطر على المتطرفين الإسلاميين باستخدامهم وأنه في استطاعته محاربة الماركسيين والناصريين بهم.

شبيجل: ولكن السادات ارتكب خطأ فادحًا؟.

فوده: لقد ارتكب الخطأ التاريخي في تغيير الدستور وجعل الشريعة الإسلامية أهم مصدر للتشريع المصري، ما من أحد حتى الآن تذلل في مواجهة التطرف الديني مات في فراشه.

شبيجل: ولكن الرئيس مبارك والحكومة المصرية قبلوا الآن التحدي؟.

فوده: المسيرة على قصر الرئاسة التي خطط لها المتطرفون كانت تهدد حتى

الرئاسة ذاتها، الشروع أخيرًا في اغتيال أمير الكويت شجع المسئولين عندنا على رؤية الخطر بوضوح، كوني ما زلت على قيد الحياة أضاف إلى تقوية عزم الحكومة في عدم التهرب من المتطرفين.

شبيجل: كتابكم الذي ترفضون فيه للمتعصبين الحق في التدخل في السياسة أو في السعي على السلطة في الدولة يجعلكم في عداد المرشحين للموت بواسطة المتطرفين المسلمين؟.

فوده: لقد تلقيت في الواقع تهديدات بالموت بما فيه الكفاية ولأن الإنسان على كل حال لا بد أن يموت، فإني أفضل الموت من أجل قضية تستحق الدفاع عنها ـ مصر الحرية وكرامة الإنسان.

شبيجل: كتابكم أحدث رواجه ضجة مما شجع الصحف بفضلكم بعد وقت طويل على إعطاء الكلمة مرة أخرى للكتاب لفرملة زحف المتعصبين في المؤسسات؟.

فوده: أثق في أصحاب الفكر المصريين، ولكني أشك في قدرة الحكومة الحالية على مواجهة غلاة المسلمين.

في المطالبة بالعلمانية، إن المسئولية خطيرة وتقع على عاتق الشباب القبطي في مقاومة هؤلاء الذين أصيبوا بهلوسة دينية بكل وسائل المقاومة لأن الذين يدعون بأنهم كبار الأقباط إما أنهم جبناء أو باعوا ضمائرهم بمناصب تافهة، ومناصب لها أسماء بدون مسئولية.

وقد ذكر الدكتور فرج فوده أيضًا أن الذي يمول هؤلاء المتعصبين والبنوك والشركات الإسلامية هي حكومات السعودية وليبيا ودول الخليج. فقد اتضح بدون شك أن الصراع بين العرب وإسرائيل هو جهاد إسلامي عربي ضد الشعوب غير الإسلامية في منطقة الشرق الأوسط، هو جهاد ضد اليهود والمسيحيين عامة. فهذه الدول العربية تمول مسلمي لبنان في حربهم ضد مسيحي لبنان، حتى صار الآن ١٠٠ ألف مسيحي لبناني لاجئين في بلادهم، فقد دمرت القوات الإسلامية العربية

بمساعدة سوريا والسعودية وإيران القرى المسيحية في جنوب لبنان وغيرها، وهذا طبقا لتقرير مجلس كنائس أمريكا الأخير والذي أبدى قلقه على مستقبل المسيحية في منطقة الشرق الأوسط حيث يوجد ١٨ مليون مسيحي. غير أن التقرير لم يذكر شيئًا عن تدمير القرى المسيحية في شمال سوريا وجنوب تركيا حتى صارت الآن خالية من سكانها الذين هاجروا إلى الغرب وعن حبس زعماء الآشوريين وهدم القرى المسيحية في العراق، فالحرب ليست ضد اليهود والصهيونية فقط كما يدعون بل جهاد إسلامي ضد كل الشعوب غير الإسلامية في المنطقة فالعدو الحقيقي للأقباط في مصر ومسيحيي الشرق الأوسط عامة هو العرب والعروبة، ومما يؤسف له وجود بعض المسيحيين الذين يتحمسون لحقوق عرب فلسطين وعروبة القدس غير مدركين أن أي تحدث عن العروبة هو تأييد الحرب الإسلامية العربية ضد كل من هو غير مسلم في المنطقة متناسين حقوق المسيحيين والشعوب غير العربية في المنطقة، فنرجو من الشعوب والقوميات المسيحية التي هاجرت من المنطقة لدول الغرب عدم التعاون مع العرب فهم الأعداء الحقيقيون لشعوبهم.

الإسلام يا حضرات المثقفين، ليس بدعة فحسب، وإنما هو: ضلالة.. وهو عبث. وهو انحراف عن سواء السبيل.

الإسلام هو دين مستنقع الرذيلة الآسنة العفنة.

الإسلام هو أس السفه والانحلال، ودين الحيرة والضلال، ومثار الذل والزندقة. ومن قبل الإسلام دينا عميت بصيرته عن محاسن شريعة المسيح الطاهرة المؤيدة بالحجج والبراهين الباهرة، ومن مارس تعاليم الإسلام وشرعيته، لازمه الخذلان والحرمان، واستحوذ عليه الشيطان.

شبيجل: هل في وسع الغرب عمل شيء يمكن مصر من الانتصار على الهوس الديني؟.

فوده: نعم، ديمقراطيات العالم من واجبها دعم الاتجاهات العلمانية (أليس هذا استعداء لقوى أجنبية ضد وطنه ومواطنيه في هذه البقعة من الأرض ولا ينبغي لها أن

تمتطي التطرف الإسلامي كجواد رابح اعتقادا منها أنها على هذا النحو تسد الطريق أمام الشيوعية كما فعلت وتفعل الولايات المتحدة.

هذا الحديث درس من الدكتور فوده إلى: ـ

الحكومة المصرية التي تباطأت في مواجهة التعصب الإسلامي ولأنها تعلن بخلاف ما تبطن.

المثقفين في مصر الخائفين من التعصب الإسلامي والذين يقبلون الرشاوى المالية.

كبار رجال الدين الإسلامي الذين باعوا أنفسهم للمؤسسات والبنوك الإسلامية.

الصحافة المصرية الخائفة.

الحكومات الغربية التي ركبت الموجة الإسلامية اعتقادا أنها بذلك تحد من الشيوعية.

ذكر الدكتور فرج فوده للمجلة الألمانية شبيجل (أن الأخوان والجماعات الإسلامية نسبة بسيطة ورغم ضخامة قوتهم في سنة ١٩٥١ لم ينجح منهم أحد في البرلمان).

وقد برهنت الانتخابات الأخيرة على حجمهم الحقيقي، فقد نجح منهم ٨ أعضاء من ٤٥٠ عضوا، أي بنسبة أقل من ٢٪ وقد ذكر أيضًا سيادته بأنهم يستعملون الإرهاب حتى يخاف منهم رجال الحكومة والصحافة والمعتدلين من إخواننا المسلمين وبعد أن طالب الدكتور فرج فوده بالعلمانية تجرأ الكثير من الكتاب في الكتابة ضد تطبيق الشريعة الإسلامية موضحين خطرها على الشعب المصري مسلمين وأقباط.

ونحن نطالب شباب الشعب القبطي بتكوين منظمات تقاوم الإرهاب فالمسيحية تبيح الدفاع عن النفس والممتلكات وإذا كانت المسيحية تبيح الدفاع عن الوطن فبالأحرى أن ندافع عن شعبنا وممتلكاتنا حتى لا يشعر المتطرفون بأننا فريسة سهلة فالسكوت على تعديات هذه الهيئات الإسلامية المتعصبة هو مشجع للتمادي في تصرفاتهم وهي أنانية لا تتفق مع المسيحية فالساكت عن الظلم شيطان أخرس فهذه

الهيئات تستخدم الإرهاب، رغم معارضة أغلبية المسلمين وكل الأقباط لتطبيق الشريعة الإسلامية، ويجب أن تضم صوتنا لصوت إخوتنا المسلمين الأحرار، الإسلام هو ورم خبيث يجب استئصاله بمشرط الكلمة الصادقة، وفضح كتاب القرآن العفن الكريه بسرد الحقائق التي نعرفها عنه، وقد حصلنا عليها من مصادرها الإسلامية. وهذه هي مسئوليتنا المقدسة.

كيف تسمح ضمائر المسلمين.. وكيف تقبل عقولهم أن تصدق نبوة وحش مفترس اسمه محمد بن عبد الله كان يطبق أخطر تعليم مآله أنه لا محل لخلافات بينك وبين أي إنسان إلا أن تذبحه..

وهذا مفهوم متوحش ومتعفن ولا تدين به حتى القبائل البدائية. إذا ظهر كتاب وقيل فيه إن في الله صفات شريرة.. وإن الله يحرض على ارتكاب الآثام الفظيعة.. ويحض على القتل والسلب والنهب، فيجب أن ننادي جميعنا أن مثل ذلك الكتاب لا يكون موحى به من الله. ولما كانت تعاليم كتاب القرآن كلها شر في شر وتحريض سافر على ارتكاب الآثام ونهب الأبرياء وإغواء على خطف (أسر) النساء ثم اغتصابهم..

فكيف يكون القرآن كتابا موحيًا به من الله الحق..

صدق من قال عنكم: (لقد أخذ المسلمون عامة، والمثقفون منهم على وجه الخصوص لقاحا ضد معرفة الحق والحقيقة).

لقد ارتضى قادة المسلمين، من رجال الدين والمثقفين، أن يضعوا المسلمين في محجر صحي ليحميهم من ميكروبات الأفكار الحرة والحق الواضح، بحروفه.

وثيقة نشرها روجيه جارودي

ضمن إطار التطلعات الطموحة لإنشاء (لإسرائيل الكبرى)

المقال الذي نشرته مجلة (كيفونيم) (التوجهات) التي تصدرها في القدس المنظمة الصهيونية العالمية، وعنوانه: الخطط الاستراتيجية لإسرائيل في الثمانينات.

(إن مصر بوصفها جسداً مركزيًا، فإن هذا الجسد قد مات لا سيما لو أخذنا في الاعتبار المجابهة التي تزداد بين المسلمين والمسيحيين، كما أن تقسيمها إلى مقاطعات جغرافية منفصلة يجب أن يكون هدفنا السياسي في التسعينات، على الجبهة الغربية.

فإذا ما تفككت مصر وحرمت من السلطة المركزية، فإن بلدانا أخرى مثل ليبيا والسودان وغيرهما من البلدان الأبعد، ستعرف نفس التفكك، ويعتبر تشكيل دولة قبطية في صعيد مصر هو مفتاح الحل لتطور تاريخي تأخر اليوم بسبب اتفاق السلام، ولكن لا بد منه على المدى الطويل.

ورغم المظاهر، فإن الجبهة الغربية تمثل مشاكل أقل من مشاكل الشرق، ويجسد تقسيم لبنان إلى خمس محافظات.. ما سيحدث في العالم العربي بأسره. وتفكك سوريا والعراق إلى مناطق محددة على أساس المعايير العرقية أو الدينية ينبغي أن يكون على المدى الطويل هدفا ذا أولوية لإسرائيل، على أن تكون الخطوة الأولى هي تحطيم القوة العسكرية لهاتين الدولتين.

فالهياكل العرقية في سوريا يعرضها للتفكك الذي يؤدي إلى إناء دولة شيعية على طول الساحل، ودولة سنية في منطقة حلب، وأخرى في دمشق، وكيان درزي قد يرغب في تشكيل دولته الخاصة به.

ـ وربما فوق هضبة الجولان ـ وعلى أي حال مع حوران وشمال الأردن.. ومثل هذه الدولة ستصبح على المدى الطويل ضمانا للأمن والسلام في المنطقة.. وهو هدف في متناول يدنا بالفعل.

والعراق الغني بالبترول، والمرتع للمنازعات الداخلية هو خط التسديد الإسرائيلي وتفكيكه سيكون بالنسبة لنا أهم من تفكيك سوريا، لأنه يشكل على المدى القصير أخطر تهديد لإسرائيل).

(المصدر: كيفونيم، فبراير ١٩٨٢، الصفحات ٤٩ ـ ٥٩).

ورد النص الكامل باللغة العبرية وترجمته الفرنسية في كتاب: فلسطين: أرض الرسالات السماوية، باريس، ١٩٨٦، الصفحات ٣٧٧ وحتى ٣٨٧ . تشكيل منظمة التحرير القبطية لمكافحة الاستعمار الإسلامي في مصر!

في عام ١٩٧٤ تأسست في ولاية نيوجرسي هيئة أطلقوا عليها الهيئة القبطية وحددت أهدافها على النحو التالي:

خلق مجتمع قبطي دولي متحد.

المساهمة في دعم كيان الأقباط في مصر.

المطالبة برفع الظلم الواقع على الأقباط في مصر.

إشعار المجتمع الدولي بقيمة الفكر القبطي والتراث المصري.

وأصدرت هذه الهيئة مجلة باسم الأقباط وانصب نشاطها في بادئ الأمر على انتقاد النظام المصري في عهد السادات بسبب سياساته التي اعتبرت لدى الأقباط . جهة ضدهم ثم وظفت الهيئة الأحداث الطائفية خلال الفترة من ٧٤ ـ ١٩٨١ لكي تشن حملة ضخمة في أمريكا ضد النظام المصري وساعدها في ذلك شيوع حالة من الاحتقان الطائفي التي أفرزت بعض ظواهر الشقاق على أسس دينية طائفية في مناطق مختلفة سقط خلالها بعض الأقباط كقتلى وجرحى، كما وقع يد من عمليات الاعتداء على الكنائس ومع مجيء الرئيس مبارك وعودة الهدوء علاقة الكنيسة بالدولة فإن الهيئة القبطية استمرت في هجومها على النظام ري وبدأت حملة انتقاد واسعة للبابا ورجال الكنيسة.

ثم تأسست بعد ذلك المؤسسة القبطية ويرأس مجلس إدارتها عصمت زقلمة ثم سسة الرالية القبطية ويمثلها منير بشاي ثم ظهر الاتحاد القبطي ويمثله دكتور اسمه محب ائيل، وفي كندا أنشئت هيئة قبطية ويرأسها الآن سليم نجيب، وكل مؤسسة وكل ة من هذه المؤسسات تصدر مجلة أو جريدة كل منها تشن حملة ضخمة ضد م المصري، والأقباط المتأسلمين!!.

جريدة الأسبوع

وأخيراً أعلن في أمريكا عن تأسيس منظمة التحرير القبطية، ويقولون: إن الأقباط في أمريكا يربو عددهم على المليون ونصف المليون، وخارج مصر يزيد على أربعة ملايين، وهم كثيرون وجديرون بتحرير مصر من الاستعمار الإسلامي، وتقول جريدة (صوت الأقباط) الصادرة في نيوجرسي، إنه علينا أن نعمل بكل جهدنا وطاقتنا وأموالنا وذكائنا وأن نطرد الشر وأن نقاوم كل سهامه الشريرة وأن نستأصل الاستعمار الإسلامي من جذوره في مصر، كل مصر، فأمة الأقباط ليست لبني إسماعيل فيها جذور، إذا كان المستعمر المسلم قد فقد كرامته وحياءه فوجب أن يرحل بإرادته عن مصر ويترك أصحاب أرض الأقباط في حالهم، أقباط مصر الذين يرزحون تحت وصاية المسلم عليهم شكلاً وموضوعًا لذا لزم علينا نحن الأقباط الذين هاجرنا بعيدًا عن عبودية الإسلام أن نعمل جاهدين على طرد المستعمر المسلم قبل أن يبيد المسيحيين ويطردهم من ديارهم، فإن كان طرد الاستعمار الإسلامي قد يأخذ أجيالاً ولكنه في الإمكان طرده، فقد حدث في أسبانيا بعد استعمار إسلامي لقرون طويلة، وحدث في الفلبين وبعض جزر اليونان ولن يخرج الاستعمار الإسلامي من مصر إلا بالقوة، القوة العسكرية الأمريكية أو الإسرائيلية أو بتدخل دول العالم المحبة للسلام..

وطالبت الجريدة الأقباط في أمريكا أن يوجهوا كل أموالهم إلى غرض نبيل هو تحرير مصر ورفع راية المسيحية في كل بقعة من أرض مصر، فأموال أمريكا أكثر بكثير من أموال دول البترول التي ينفقونها على نشر الإسلام بالقوة والإرهاب أفليس أجدى أن ننشر السلام المسيحي؟!

وتضيف الجريدة: إننا نعلنها صراحة أننا سنستخدم القوة السياسية لتحريك مجاري الأمور في السياسة الأمريكية ونستخدم المخابرات الأمريكية لضمان خدمة. مصالح الأقباط أصحاب أرض مصر وسنحررها من الاستعمار الإسلامي آجلا أو عاجلاً نحن قوة لا يستهان بها لقد أصبحنا صوتًا قويًا سيزعزع عروشكم الإسلامية وتذكروا أن غرابكم هو الذي نكش على خراب عشه وما خفي كان أعظم! جاء هذا

في مقال المستشار لبيب حليم لبيب نائب رئيس مجلس الدولة!!!.. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين..

جريدة الأسبوع المصرية

ص ١٣ بتاريخ ٣ / ١ / ١٩٩٨.

obeikan.com